أنشطة التداول في البورصات الخليجية في الربع الرابع من العام 2025

الأجانب يتحولون إلى صافي بائعين في أسواق الأسهم الخليجية وسط تراجعات متواصلة خلال الربع الرابع من العام 2025...

سجل المستثمرون الأجانب، من مؤسسات وأفراد، صافي عمليات بيع في أسواق الأسهم الخليجية خلال الربع الرابع من العام 2025، بقيمة بلغت 313.5 مليون دولار أمريكي، مقارنة بصافي شراء قدره 4.8 مليار دولار أمريكي خلال الربع الثالث من العام 2025. وتأثرت تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى المنطقة بعدة عوامل رئيسية، من أبرزها اتجاهات الأسواق الإقليمية، والأوضاع الاقتصادية لكل دولة على حدة، إلى جانب تحركات أسعار النفط الخام. وأظهرت بيانات التداول الفصلية أن المستثمرين الأجانب كانوا صافي بائعين في جميع البورصات الخليجية خلال هذا الربع، باستثناء سوقي السعودية وعمان. إذ سجلت السعودية صافي عمليات شراء للمستثمرين الأجانب بقيمة بلغت 1.0 مليار دولار أمريكي، في حين شهدت بورصة عمان تدفقات أجنبية صافية قدرها 86.6 مليون دولار أمريكي، مما ساهم جزئياً في تعويض إجمالي صافي عمليات البيع على مستوى المنطقة.

وكان المستثمرون الأجانب أكبر البائعين في سوق أبوظبي للأوراق المالية خلال هذا الربع، إذ بلغت قيمة صافي البيع 1.0 مليار دولار أمريكي، مقارنة بصافي عمليات شراء بقيمة 798.7 مليون دولار أمريكي في الربع السابق. وجاءت الكويت في المرتبة التالية بصافي مبيعات للأجانب بقيمة 187.9 مليون دولار أمريكي، تلتها كلا من بورصتي البحرين وقطر بصافي مبيعات قدره 45.6 مليون دولار أمريكي و8.8 مليون دولار أمريكي، على التوالي.

وعلى صعيد الاتجاهات السنوية، استمر النشاط الإيجابي للمستثمرين الأجانب في أسواق الأسهم الخليجية خلال العام 2025، على الرغم من تراجع إجمالي كمية الشراء على مدار العام. وبلغ إجمالي صافي مشتريات المستثمرين الأجانب خلال السنوات الخمس الماضية نحو 54.8 مليار دولار أمريكي، فيما كان العام 2022 الأعلى من حيث صافي التدفقات الأجنبية، بقيمة بلغت نحو 20.0 مليار دولار أمريكي.

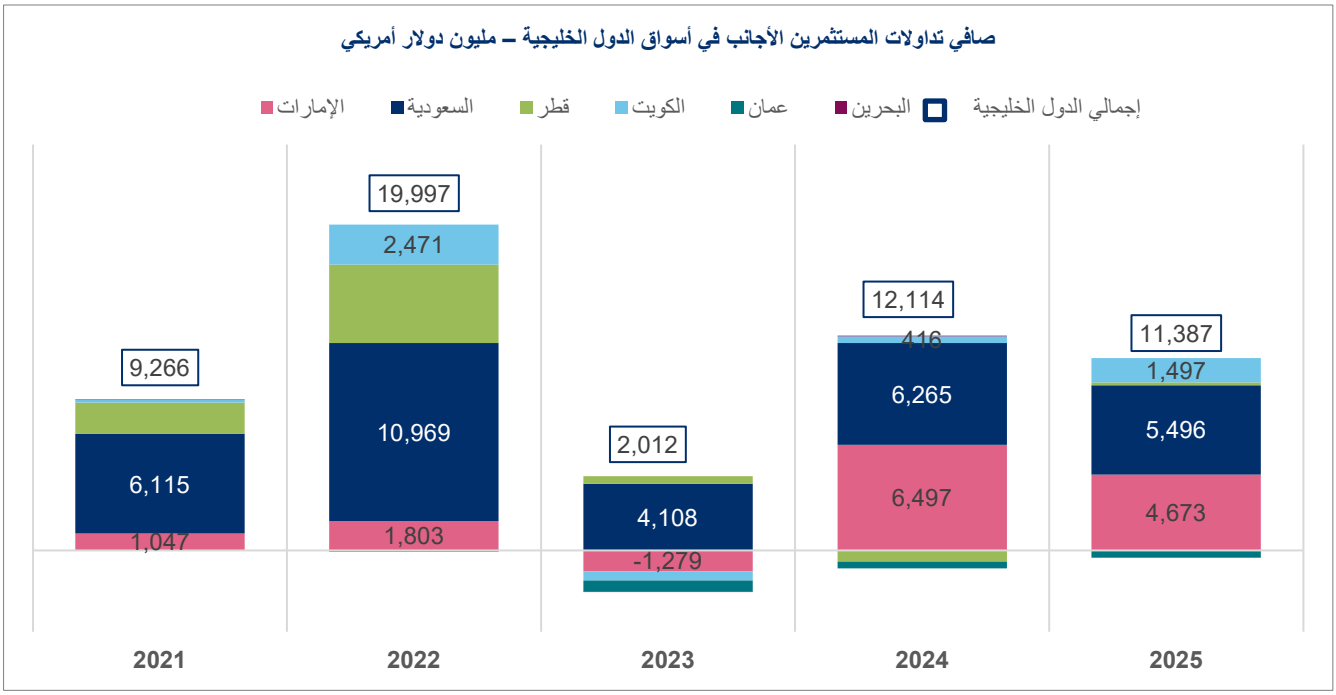

المصدر: أسواق المال الخليجية وبلومبرغ وبحوث كامكو إنفست

وعلى صعيد أنشطة التداول على مستوى كل سوق على حدة، تصدرت السوق السعودية قائمة الأسواق الخليجية من حيث صافي عمليات شراء المستثمرين الأجانب خلال العام 2025، بإجمالي قدره 5.5 مليار دولار أمريكي. وتلتها كلا من بورصتي أبوظبي والكويت، اللتين سجلتا صافي تدفقات أجنبية بقيمة 3.4 مليار دولار أمريكي و1.5 مليار دولار أمريكي، على التوالي. كما سجلت كلا من دبي وقطر صافي عمليات شراء خلال العام، بقيمة بلغت 1.3 مليار دولار أمريكي و171.0 مليون دولار أمريكي، على التوالي. وفي المقابل، سجلت بورصة عمان أكبر صافي مبيعات من قبل المستثمرين الأجانب خلال العام 2025، بقيمة 440.8 مليون دولار أمريكي، تلتها بورصة البحرين بصافي مبيعات بلغت قيمته 10.3 مليون دولار أمريكي.

من جهة أخرى، أظهرت بيانات الاتجاهات الشهرية تسجيل كلا من السعودية وعمان صافي عمليات شراء متتالية من قبل المستثمرين الأجانب على مدار الأشهر الثلاثة للربع الأخير من العام 2025. أما دبي، فقد شهدت اتجاهاً لصافي البيع خلال الشهرين الأولين من الربع الرابع من العام 2025، قبل أن تعكس هذا الاتجاه إلى صافي شراء في الشهر الأخير الربع. من جانبها، سجلت قطر صافي شراء في الشهر الأول من الربع، قبل أن تتحول إلى صافي بيع في الشهر الثاني، لكن تحولت الى صافي شراء مع الربع. في المقابل، شهدت كلا من بورصتي الإمارات والكويت صافي عمليات بيع متواصلة من قبل المستثمرين الأجانب على مدار الأشهر الثلاثة لهذا الربع.

وعلى أساس شهري خلال العام 2025، سجلت البورصات الخليجية صافي عمليات شراء في ثمانية أشهر، مقابل صافي عمليات بيع في أربعة أشهر. وبلغت ذروة صافي مشتريات المستثمرين الأجانب في سبتمبر 2025، مدفوعة بصفة رئيسية بإعلانات تتعلق بسقف الملكية الأجنبية في السوق السعودية، لتصل القيمة الإجمالية لصافي عمليات الشراء إلى 2.8 مليار دولار أمريكي، تلتها قيمة صافي شراء بلغت 2.3 مليار دولار أمريكي في يونيو 2025، ثم 1.9 مليار دولار أمريكي في مايو 2025. وفي المقابل، كان شهر مارس 2025 الأعلى من حيث صافي مبيعات المستثمرين الأجانب، إذ بلغت قيمة صافي عمليات البيع 518.4 مليون دولار أمريكي، تلاه شهر نوفمبر 2025 بصافي مبيعات قدره 251.2 مليون دولار أمريكي، ثم شهر أكتوبر 2025 بصافي مبيعات بلغ 200.1 مليون دولار أمريكي.

وفي السوق السعودية، سجل المستثمرون المحليون صافي عمليات بيع في سوق الأسهم خلال الربع الرابع من العام 2025 بقيمة بلغت 4.9 مليار ريال سعودي، مقابل صافي بيع قدره 10.5 مليار ريال سعودي في الربع الثالث من العام 2025. وسجل كلا من المستثمرين الأفراد والمؤسسات في السعودية صافي بيع خلال هذا الربع، بقيمة بلغت 85.6 مليون ريال سعودي و4.8 مليار ريال سعودي، على التوالي. وفي المقابل، لوحظت عمليات شراء من جانب المستثمرين الأجانب من خارج الدول الخليجية والمستثمرين الخليجيين، بصافي مشتريات قدره 3.4 مليار ريال سعودي و1.5 مليار ريال سعودي، على التوالي. وعلى مستوى السنة المالية 2025، كان المستثمرون الأجانب صافي بائعين في السوق السعودية، بإجمالي صافي مبيعات قدره 21.6 مليار ريال سعودي، بتراجع بلغت نسبته 7.8 في المائة مقارنة بصافي مبيعات قدره 23.5 مليار ريال سعودي في السنة المالية 2024. وبلغ أعلى مستوى لمشتريات المستثمرين الأجانب في سبتمبر 2025، عند 7.9 مليار ريال سعودي. وبالمثل، كان المستثمرون الأفراد السعوديون صافي مشترين بقيمة بلغت 3.1 مليار ريال سعودي خلال العام 2025، مقابل 11.1 مليار ريال سعودي في الفترة المماثلة من العام السابق. وشهد شهر أبريل 2025 ذروة نشاط المستثمرين من الأفراد، بصافي مشتريات بلغت قيمتها 3.5 مليار ريال سعودي. كما سجل الأسبوع الأخير من سبتمبر 2025 أعلى مستوى لصافي مشتريات المستثمرين الأجانب، عند 5.8 مليار ريال سعودي، في حين شهد الأسبوع الثاني من أبريل 2025 أعلى مستوى لصافي مبيعاتهم خلال العام 2025، بقيمة بلغت 2.2 مليار ريال سعودي.

وشهدت سوق الأسهم السعودي خلال العام 2025 مستويات مرتفعة من التقلبات، انتهت بتسجيل أكبر تراجع سنوي خلال عقد من الزمن، إذ انخفض المؤشر العام للسوق السعودية (تاسي) بنسبة 12.8 في المائة لينهي تداولات السوق مغلقاً عند مستوى 10,490.69 نقطة، مسجلاً أدنى مستويات الإغلاق بنهاية العام منذ العام 2022. وجاء هذا التراجع مدفوعاً بضعف مستويات السيولة، وتراجع كمية الأسهم المتداولة، وانخفاض أسعار النفط، مما انعكس سلباً على شركات قطاعي الطاقة والبتروكيماويات، إلى جانب حالة عدم اليقين التي سادت على صعيد الاقتصاد العالمي والإقليمي. وعلى الرغم من ضعف الأداء العام، إلا ان السوق السعودية

نجحت في تسجيل محطات إيجابية ملحوظة، من أبرزها الارتفاع القوي بنسبة 5 في المائة المسجلة في 24 سبتمبر 2025، في أكبر مكسب يومي يتم تسجيله منذ العام 2020، ليرتفع المؤشر إلى أعلى مستوياته المسجلة منذ مايو 2025. كما واصلت السعودية هيمنتها على نشاط الإدراج في المنطقة، بإدراج 13 شركة في السوق الرئيسية (تداول)، إلى جانب نقل شركتين من سوق نمو إلى السوق الرئيسية، وإدراج 24 شركة في السوق الموازية - نمو. وبرز إدراج شركة طيران ناس كأكبر طرح عام أولي في المملكة خلال العام، بعد أن جمع الاكتتاب 4.1 مليار ريال سعودي (نحو 1.1 مليار دولار أمريكي)، في واحدة من أكبر إدراجات قطاع الطيران على مستوى المنطقة. وبنهاية الربع الأخير من العام 2025، ارتفع عدد المستثمرين الأفراد في الشركات المدرجة في سوق تداول إلى 7.16 مليون مستثمر، بزيادة قدرها 111,599 مستثمراً مقارنة بالربع الثالث من العام 2025. كما ارتفع عدد المستثمرين المؤسسيين إلى نحو 114,167 مستثمراً خلال الربع الرابع من العام 2025.

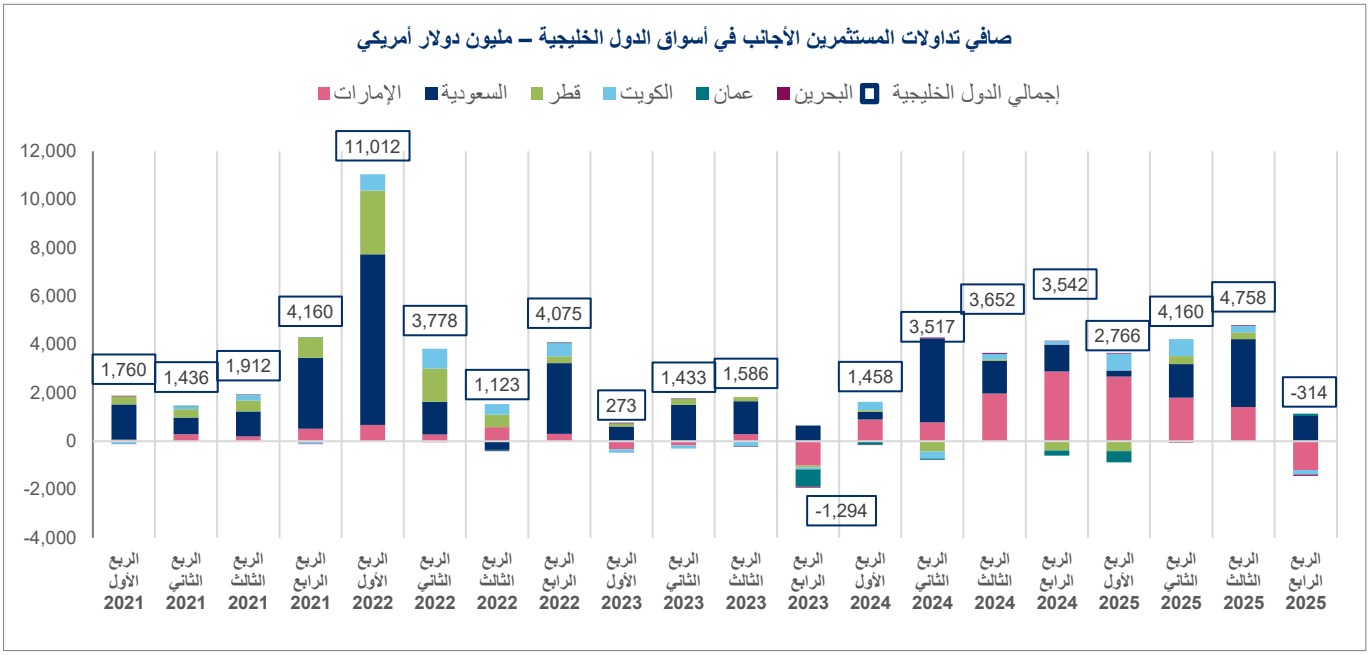

المصدر: أسواق المال الخليجية وبلومبرغ وبحوث كامكو إنفست

وخلال الربع الرابع من العام 2025، كشفت تعاملات المستثمرين الخليجيين (باستثناء البحرين نظراً لعدم توفر البيانات) في أسواق الأسهم الخليجية عن تحول واضح نحو صافي عمليات الشراء بقيمة قدرها 336.0 مليون دولار أمريكي، لتعكس بذلك الاتجاه السائد في الربع السابق، الربع الثالث من العام 2025، الذي شهد صافي بيع قدره 51.2 مليون دولار أمريكي. ويعكس هذا التحول تجدد إقبال المستثمرين الخليجيين على المخاطر، إلى جانب تحسن مستويات الثقة في الأسواق الإقليمية خلال الربع الأخير من العام. وجاءت بورصة السعودية في الصدارة من حيث صافي شراء المستثمرين الخليجيين خلال هذا الربع، بقيمة قدرها 409.8 مليون دولار أمريكي، تلتها بورصة قطر بصافي شراء قدره 149.0 مليون دولار أمريكي. كما سجلت كل من دبي وعمان صافي تدفقات بقيمة بلغت 107.6 مليون دولار أمريكي و16.3 مليون دولار أمريكي، على التوالي. في المقابل، سجلت كلا من بورصتي أبوظبي والكويت صافي بيع من قبل المستثمرين الخليجيين خلال الربع الرابع من العام 2025، مما ساهم جزئياً في الحد من إجمالي صافي الشراء على مستوى المنطقة.

وعلى صعيد أنشطة التداول، ارتفعت كمية الأسهم المتداولة في الأسواق الخليجية بنسبة 12.5 في المائة على أساس سنوي خلال العام 2025، لتصل إلى 391.2 مليار سهم، مقابل 347.8 مليار سهم في العام 2024. وسجلت معظم البورصات الخليجية ارتفاعاً في كمية الأسهم المتداولة خلال العام، باستثناء بارز تمثل في السوق السعودية. وجاءت الكويت في الصدارة، مسجلة ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 71.3 في المائة، لتبلغ كمية الأسهم المتداولة 117.3 مليار سهم، مقابل 68.5 مليار سهم تم تداولها في العام 2024، تلتها عمان التي شهدت قفزة استثنائية بنسبة 291.6 في المائة لتصل إلى 25.1 مليار سهم، مقابل 6.4 مليار سهم في العام السابق. كما سجلت كل من دبي وقطر والبحرين نمواً في كمية الأسهم المتداولة بنسبة 19.8 في المائة، و3.9 في المائة، و13.8 في المائة، على التوالي. في المقابل، شهدت السوق السعودية تراجعاً حاداً في أحجام التداول بنسبة 34.5 في المائة، بينما سجلت بورصة أبوظبي انخفاضاً هامشياً بلغت نسبته 0.2 في المائة.

وبلغت القيمة الإجمالية للتداولات في الأسواق الخليجية نحو 605.5 مليار دولار أمريكي خلال العام 2025، مقابل 690.2 مليار دولار أمريكي في العام 2024، مسجلة تراجعاً سنوياً بنسبة 12.3 في المائة. وخلال العام 2025، أظهرت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة على مستوى الأسواق الخليجية اتجاهاً عاماً نحو الارتفاع، في حين سجلت كلا من السعودية وقطر تراجعاً في قيمة التداولات، بينما حققت بقية الأسواق الخليجية نمواً على أساس سنوي، مما يعكس توسع نشاط الأسواق على مستوى المنطقة. وسجلت الكويت أكبر زيادة في أنشطة التداول، إذ ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة من 48.4 مليار دولار أمريكي في العام 2024 إلى 86.6 مليار دولار أمريكي في العام 2025، لترتفع حصتها السوقية إلى نسبة 14.3 في المائة مقابل نسبة 7.0 في المائة في العام السابق. في المقابل، شهدت السوق السعودية تراجعاً في قيمة التداولات، إذ انخفضت من 494.7 مليار دولار أمريكي في العام 2024 إلى 346.1 مليار دولار أمريكي في العام 2025.

واستحوذ قطاع البنوك على الحصة الأكبر من إجمالي قيمة التداولات خلال الربع الرابع من العام 2025، مسجلاً ارتفاعاً محدوداً بنسبة 0.2 في المائة ليصل إلى 31.0 مليار دولار أمريكي، مقابل 30.9 مليار دولار أمريكي في الربع الرابع من العام 2024. وضمن هذا القطاع، تصدر مصرف الراجحي أنشطة التداول بقيمة بلغت 5.4 مليار دولار أمريكي، وتبعه كلا من البنك الأهلي السعودي ومصرف الإنماء بتداولات بلغت قيمتها 2.7 مليار دولار أمريكي و2.2 مليار دولار أمريكي، على التوالي. كما ساهمت قطاعات العقارات والطاقة والاستثمار والتمويل في دعم النمو الإجمالي لقيمة التداولات خلال هذا الربع. وعلى صعيد الأداء القطاعي، اتسمت حركة القطاعات بتباين ملحوظ خلال الربع الرابع من العام 2025، إذ سجلت خمسة من أصل عشرة قطاعات تراجعات. وكان من أبرز القطاعات المتراجعة كل من قطاع المواد الاساسية، والسلع الرأسمالية، والاتصالات، التي انخفضت بنسب بلغت 28.9 في المائة، و10.0 في المائة، و20.3 في المائة، على التوالي.

وبالمثل، وعلى صعيد الأداء السنوي للعام 2025، اتسمت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة باتجاه صعودي على نطاق واسع، إذ سجلت معظم القطاعات نمواً في إجمالي قيمة التداولات خلال العام. وبلغت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة نحو 622.2 مليار دولار أمريكي في العام 2025، مقابل 544.5 مليار دولار أمريكي في العام 2024، مسجلة نمواً سنوياً بنسبة 14.3 في المائة. وفي المقابل، شهدت بعض القطاعات تراجعاً في أنشطة التداول، إذ انخفضت قيمة التداولات في قطاعات الطاقة والمواد الأساسية والنقل بنسبة 5.1 في المائة، و6.7 في المائة، و13.6 في المائة، على التوالي. وعلى النقيض من ذلك، سجل كلا من قطاعي البنوك والعقارات نمواً قوياً، إذ ارتفعت قيمة التداولات بنسبة 44.8 في المائة، و105.8 في المائة، على التوالي.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إنّ "كامكو إنفست" *هي شركة مرخّصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").*

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبرُ مضمونُ هذا التقرير، بأيّ شكلٍ من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونيّاً أو ضريبيّاً أو من أيّ نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قراراتٍ استثماريّة. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثماريّة والوضع الماليّ والاحتياجات الخاصّة لفردٍ معيّن. وبناءً على ما تقدَّم، وقبلَ أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند ، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم واهدافهم الماليّة الخاصّة. يخضعُ محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنعُ نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أيّ اختصاص قضائيّ آخر لأيّ شخص آخر أو إدراجهم بأيّ شكلٍ من الأشكال في أيّ مستندٍ آخر أو مادّة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطيّة المسبقة.

قد يبرزُ في بعض الأحوال والظروف، تباينٌ عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنيّة بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديثَ دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكسُ أيّ تغييراتٍ جوهريّة قد تؤثر في توقعات المحلّل بشأن الشركة. من الممكن لتقلّباتِ سعر السهم أن تتسبّبَ في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمنيّ وفقَ هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحلّلين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلاّ أنّه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

ترفضُ كامكو إنفست صراحة كلّ بندٍ أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤوليّة أو يتعارضُ مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستندُ المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامّة الأخرى التي نعتقد بأنّها موثوقة. إنّنا لا نعلنُ أو نضمنُ بأنّ هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامّة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزَمُ كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أيّ مستلم في حال طاولَ تغييرٌ ما أيّ رأي أو توقع أو تقدير مبيّن فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلاميّة بحتة لا تمتّ بصلة لأيّ غرض استثماري او تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أيّ التزام قانونيّ و/أو اتفاقيّة ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أيّ التزام بتحديث معلوماتٍ مماثلة. إنّكم تحملون مسؤوليّة إجراء أبحاثكم الخاصّة وتحليل المعلومات المتضمّنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق الماليّة موضوع التقرير أو أيّ مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضعَ بيانات/معلومات محدّدة للبنود والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكّلُ كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسّر أيّ عبارة واردة في هذا التقرير على أنّه طلبٌ أو عرضٌ أو توصية بشراء أو التصرّف في أيّ استثمار أو بالالتزام بأيّ معاملةٍ أو بتقديم أيّ نصيحةٍ أو خدمةٍ استثماريّة. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق الماليّة. لا ينبغي على الآخرين ممّن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه. يتوجّب على كلّ كيان أو فرد يصبحُ بحوزته هذا التقرير أن يطّلعَ على مضمونه ويحترم التقييدات الواردة فيه وأن يمتنعَ عن التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه حيث يُعدّ من غير القانونيّ تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيّد بأيّ ترخيص أو تسجيل أو متطلّبات قانونيّة.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك."عامة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تندرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلاليّة بحتة ولا تهدفُ بالتالي إلى توقع النتائج الفعليّة بحيث قد تختلف بشكلٍ ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبيّنة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تتدنّى، وقد تشهدُ قيمة الاستثمار كما الايرادات المحقق منه تقلّباتٍ من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاولُ الأسواق الاقتصاديّة ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسيّة أو الماليّة، إلخ...).

لا يدلّ الأداء الماضي على النتائج المستقبليّة. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاصّ) غير دقيقة بالأساس وتخضعُ للرأي والتقدير. إنّها عبارة عن آراء وليست حقائق تستندُ إلى توقعاتٍ وتقديرات راهنة وتعوّل على الاعتقادات والفرضيّات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعليّة اختلافاً جوهريّاً عن المحصّلات والعوائد المصرّح عنها أو المتوقعة وليس هناك أيّ ضماناتٍ للأداء المستقبليّ. تنشأ عن صفقاتٍ معيّنة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامّة لا تناسبُ بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزمُ هذا التقرير على رصدَ أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفيّة استثماريّة كاملة وقد يتّخذ مدراءُ ومسؤولين وموظفين فيها، مواقف تتعارضُ مع الآراء المبيّنة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصّين في كامكو إنفست تزويدَ عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفويّة أو خطيّة حول السوق أو باستراتيجيّات للتداول تعكسُ آراء متعارضة مع الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ولمكاتب التداول خاصّتنا ولأعمالنا الاستثماريّة اتخاذ قراراتٍ استثماريّة لا تتناغمُ والتوصيات أو الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقاتٍ على مستوى خدمات الاستثمار المصرفيّة أو علاقات عمل أخرى تحصلُ في مقابلها على تعويضٍ من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتمّ مراجعة الحقائق والآراء المبيّنة في هذا التقرير من قبل المختصّين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفيّة الاستثماريّة، ويمكن ألاّ تجسّدَ معلومات يكون هؤلاء المختصّين على علم بها. يمتلكُ بنك الخليج المتحد- البحرين غالبيّة أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكيّة أو أن تشهدَ على تضارب مصالح.

اخلاء المسؤوليّة القانونيّة و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلاناتٍ أو ضماناتٍ صريحة أو ضمنيّة. وإنّنا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليّتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنيّة، أيّاً كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كلّ ضمانةٍ تتعلّق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معيّن و/أو كلّ ضمانة تتعلّق بعدم المخالفة. لا تقبلُ كامكو إنفست تحمّلَ أيّ مسؤوليّة قانونيّة في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير ، وأيّ إغفالٍ عن أيّ أضرار أو خسائر أيّاً كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضيّة، خاصّة أو تبعيّة، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكّن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأيّ خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤوليّاتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزمة.

شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)
برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق
ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت
هاتف : 6600 2233 (965)+ فاكس: 2249 2395 (965)+
البريد الالكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com
الصفحة الالكترونية : www.kamcoinvest.com